

البرلمانية

مشكلة اللاجئين



من المتوقع أن يرد الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء على سؤال وجهه النائب عبدالباري دعش بخصوص ما تعانيه بلادنا من تصاعدي حدة جراء النزوحين القادمين من القرن الإفريقي، اللاجئين كانوا أم مهاجرين.. وهل لدى الحكومة استراتيجية واضحة ومحددة وموحدة للتعامل مع هذه المشكلة ومضاعفاتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على امتداد الساحة اليمنية.

وما تصوره الحكومة من الدور الذي يمكن أن تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي والدول المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية للمساهمة في حل هذه المشكلة ومحاصرة آثارها.

برلمانيون لـ «الميثاق»:

«الوساطة» مع الخاطفين.. وراء الانفلات والفوضى!

● هناك حالات مستعصية تبرز باستمرار على الساحة باختراقها للقانون وخروجها على الدستور.. تثير الفوضى والزواجع، وتمارس الابتزاز وتتمادي على الثوابت.. وتنتهك حقوق المواطنين وتقلق سكينتهم.. من هذه الحالات من يقرر بالشباب ومنها من يثير الضن ويقتل الماضي، ومنها من ينتج الخطاب المازوم ومنها من يجيئ الثغرات ومنها من يتكسب بالاختطافات.. الخ.

توفيق الشرعي



الصويل □ العمري □ بشر □

الصويل: أسلوب الوساطة لا يؤسس لدولة مدنية

العمري: هذه الآلية ستقاهم الانتهاكات للدستور

بشر: القانون لا يطبق إلا على الضعفاء



باجيل □ زابية □ الشرجي □

باجيل: لا يجب التفاوض مع الخاطفين

زابية: الفدية حولت الاختطاف إلى ظاهرة

الشرجي: نحن ضد الوساطات مع المجرمين

ثقافة القانون

وهو ما ذهب إليه الأخ أحمد الصويل عضو مجلس النواب بقوله: إن هذا الأسلوب لا يؤسس لدولة مدنية معاصرة ويعطي مساحة من الحركة للمتخلفين بالإضافة إلى إضعاف

وبالتامل والحيادية نجد تغييرياً واضحاً وفاضحاً للقانون إزاء كل ما سبق، تحت مسميات تذيب هيبية الدولة - حوار - وساطة، فدية، وغيرها.

باعتقادنا أن الحوار لا ينتج شيئاً مع الخاطفين، وكذلك الوساطة تشجع على المزيد من الاختطافات للإجانب والفدية تقوي شوكة المارقين.

إن محتوى المفردات التي تتجاوز القانون وتخطي الدستور لا تخدم البلاد ولا تفيد العباد، فالخارجون على القانون لابد أن يردوا ويردعوا بالقانون.. لأنه - بحد قول النائب ناصر باجيل - الحصر الحقيقي لثمة الدولة وهو الذي لا يعرف تمييزاً بين شخص وآخر.. وأضاف:

يجب على الحكومة أن تتعامل بمسؤولية تجاه المرتزقة وقطاع الطرق وممارسي الاختطافات، وأن تجعل القانون هو الفيصل بعيداً عن التفاوض معهم.

تفاوض

ووفقاً للنائب عبدالسلام زابية فإن الحكومة تخطي عندما ترسل وساطات وتدفع بالمبالغ للخطاطفين على سبيل المثال، وهذا ما جعل الاختطاف يتحول إلى ظاهرة، وأصبح الكثير من ممارسي هذه الظاهرة يحظون باحترام وتقدير من بعض المسؤولين.

مشيراً إلى أن التفاوض من أجل فدية أسر الرهائن لا يعني أحداً من تطبيق القانون وملاحقة المخطفين بالأمن والاستقرار قضائياً ولو غيبائياً..

وطالب زابية بأن يكون للبرلمان دور في مثل هذه القضايا من أجل أن ينفذ القانون بحذافيره على الواقع مهما كانت التدخلات..

تزايد الانفلات

وإذا كان هؤلاء الخارجون على القانون لا يبهون لقيم ولا لمبادئ ولا لدين ولا لوطن فلماذا لا يكون القانون - بحد قول النائب صالح الشرجي - المرجعية للجميع للتعامل مع مثل هذه الحالات؟

مشيراً إلى أن بلادنا بحاجة إلى تفعيل القانون لتجنب الكثير من المشاكل والأزمات.. منوهاً إلى أن بعض التصرفات اللامسؤولة من قبل عناصر مازومة لا يفيد معناها إلا الضرب بيد من حديد..

وقال صالح الشرجي عضو مجلس النواب: نحن ضد الوساطات التي تقوم بها بعض الشخصيات المسؤولة تجاه قضايا مخلّة بالأمن والاستقرار، مؤكداً على أن مثل هذه الوساطات والمفاوضات تزيد من الانفلات الأمني وتعمل على تخييب القانون.



محمد مقبل الجميري

مسئوليتنا جميعاً

لا يشك أي ناظر بمنظار عادي فضلاً عن المنظار الشاقب أن الهدف من وراء ما تتعرض له بلادنا من وقت لآخر من عمليات ارهابية، هو ضرب الاقتصاد اليمني ومن ثم ضرب استقرار الوطن وأمنه وللاسف الشديد تحت مبرر الجهاد من جهات مجهولة لا تمت للدين بصلة، مستقطبة بعض الشباب المراهق الذين لا تتجاوز أعمارهم الـ ١٨ وتجرى غسلاً لأفكارهم وتقدمهم وقوداً رخيصاً لأهدافها الخبيثة.. هؤلاء الشباب الانتحاريون هم أول ضحايا هذه الأعمال الإجرامية لأنهم فقدوا حياتهم وخسروا آخرتهم وينطبق عليهم قول الحق سبحانه «الذين ظل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعة».. أما الدافعون لهم والذين يقفون وراء هذه العمليات فهم يدركون ما يريدون ولاشك أنهم مرتنون لآيد خارجية تستهدف الوطن.. إن مثل هذه الأعمال الإجرامية تتنافى مع أسس قواعد الدين الإسلامي الحنيف الذي احترم النفس الإنسانية حتى وإن لم تكن مسلمة.. مرت جنازة على رسول الله «صلى الله عليه وسلم» فقام عليه فقال له أصحابه إنها جنازة يهودي فرد عليهم عليه الصلاة والسلام «البيست نفساً».. وأي إنسان يدخل البلد بصورة رسمية فهو في ذمة كل يمني والاعتداء عليه اعتداء على ذمة أبناء اليمن قاطبة.

كما أن مثل هذه الأعمال تتنافى أيضاً مع حب الوطن فهناك شعوب لا تؤمن بالله ولكنها تحب أوطانها وتقدر لئتماعها ولا يمكن أن تقدم على عمل يسيئ لأوطانها.. ومكافحة هذه الظاهرة واجب ديني ووطني.. وفي مقدمة من يجب أن يتحملوا مسؤوليتهم الأمن والقضاء والسلطة التشريعية بسن القوانين الرادعة وتطبيقها.. ومع تقديرنا للأمن ورجاله وجهودهم الكبيرة، إلا أننا نأمل منه أن يطور نفسه أكثر، ففهمه الأمن مع وقوع الجريمة قبل أن تحدث وهذا يتطلب مضاعفة الجهد ورصد الإمكانيات وزيادة اليقظة.. فالوقاية خير من العلاج.

كما أن على الآباء والأمهات مراقبة أبنائهم ومعهم من يسيرون ومن يصاحبون وقد قال المثل: «قل لي من تصاحب أقل لك من أنت».. وأيضاً تقع المسؤولية على كامل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكل من لديه ذرة إيمان أو وطنية، لأن الاستهداف موجه نحو الوطن.

* عضو مجلس النواب



بجريته وأن يبقى القانون فوق الجميع.. مشيراً إلى أن الممارسات التي يتخذها المسؤولون تجاه الخاطفين على سبيل المثال تقوم على المراضة والاستمالة ورفع المبالغ المالية من أجل إطلاق الرهائن، وهذا الأسلوب شجع الخاطفين وعزز من توجههم وعمل على زيادة الظاهرة وانتشارها في مناطق مختلفة.

داعياً إلى تفعيل سيادة القانون تجاه كل المشاكل دون تمييز بين الناس، بالإضافة إلى تفعيل نظام مسوحد لحل مثل هذه الإشكالات وتكاتف الجميع أحزاباً ومنظمات وأجهزة لتفعيل القانون سيدع ردع كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار الوطن، وسيحاسب كل من يتردد ويفوض.

وقال بشر: لو أنها تمت محاكمة عائلة للخارجين على القانون ومرتكبي الجرائم المسيسة لسعة البلاد لما تجرأ أحد بعدها لفعل أي شيء مماثل.. مشوهاً إلى أن القانون في بلادنا لا يطبق إلا على الضعفاء وأما أصحاب النفوذ والوساطات لا يتعرضون لأي مساءلة، وهذا من أسباب الانفلات الأمني الحاصل.

ويرى النائب عبيده بشر بأن يؤخذ كل



محمد أحمد سعيد الزويدي

من مواليد ١٩٥٨م محافظة المهرة - مديرية سيحوت - المسيلة - قشن - عضو مجلس النواب - الدائرة ١٥٩ - عضو لجنة الاعلام والثقافة والسياحة - عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام - ثانوية عامة

سيرة برلماني

كشفت عن دراسة لتحلية المياه بواسطة الطاقة الشمسية باعشر: الموارد المائية.. تواجه الاستنزاف والتلوث



باعشر

أكد الدكتور صالح باعشر مقرر لجنة المياه والبيئة في مجلس النواب أن أزمة المياه تتفاقم في بلادنا هي حين تشغل الحكومة بالجانب الإداري وإنشاء المؤسسات المتعلقة بالمياه.. منوهاً إلى أن هناك دراسة قدمت من شركة ألمانية لتحلية مياه البحر عن طريق الطاقة الشمسية وتستعمل مشروعاً استراتيجياً ضخماً لكن الجهات المعنية لم تعرها أي اهتمام.

وقال باعشر: إن الاستثمار المائي في بلادنا يعد مجازفة مكلفة.. وتطرق إلى قضايا مهمة في حديث مع «الميثاق»، فأرى أبرز ما جاء فيه:

فيصل عساج

الاستثمار المائي مجازفة.. والحكومة مهتمة بالجانب الإداري

الآبار الاسعافية لـ تعز، ليست حلاً.. و«صنعا» نموذجاً في الحد من الحضر العشوائي

زراعة

وبالنسبة لاستنزاف قانون المياه على عام ٢٠٠٥م والمادة التي غدت فيه تتعلق بالحفر العشوائي وعملية تعميق الآبار، ولكن للأسف التجارب بكاد يكون معدوماً.. فمثلاً في حوض صنعا وصل عمق الآبار فيها إلى أكثر من ألف متر، يعني وصل الحفر إلى المياه الأولية وهذا يدل على استنزاف هذه المياه ومثلها محافظة تعز.

وحقيقة، إن محافظة صنعا فيما يخص الحفر العشوائي أخذت الموضوع بشكل جدي وقد استلتمنا بلاغات كثيرة من مدير أمن المحافظة تتعلق بإلقاء القبض على أصحاب الحفارات وتسليمهم إلى النيابة وبالنسبة لبقية المحافظات لا نلتق أي بلاغ وكان الأمر لا يعنينهم.

جهود تكاتف المؤشرات تؤكد شحة المياه في عدد من المحافظات ومنها تعز ولا حل إلا التحلية، ولكنها مكلفة لا تشجع حتى الاستثمار فيها؟

الحلمية تتطلب جهوداً جبارة ومختلفة ما بين الشركات الخاصة والحجاب الحكومي، وهذا ما لم يتم حتى الآن سوى عقد ندوات وورش عمل ومؤتمرات فقط. ومحافظة تعز تعد فعلاً الأولى معاناة من مشكلة مياه الشرب، ولكن لا توجد الحدية من قبل الحكومة المعالجة

المشكلة وبعثت قادي أن اللجوء للأبار الإسعافية ليس حلاً لأنها تعتمد على المياه الجوفية.

مشروع استراتيجي لا توجد رؤية أو دراسة تقدم نصيب أمل لمعالجة مشكلة المياه في بلادنا؟

هناك دراسة قدمت من شركة ألمانية لاستخدام الموارد الطبيعية في تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية، ولكن الجهات المسؤولة لم تعرها أي اهتمام رغم أن تكلفة المشروع ٢٠ مليار ريال فقط.. وبعثت قادي أن هذا المشروع يعتبر استراتيجياً جداً ومقره سيكون في محافظة الحديدة، وهذه الدراسة متكاملة وتم مناقشتها منذ زمن حتى على مستوى وزارة الكهرباء والمياه سابقاً، وقد وصلت الدراسة إلى اللجنة البرلمانية المختصة ولكن ليس بشكل رسمي وإنما عن طريق استاذ جامعي تبنى هذا الموضوع مع الشركة الألمانية.

مجازفة هل رفض القطاع الخاص للاستثمار المائي بسبب تهاك معظم شبكات المياه في المحافظة؟

يمكن أن تكون هذه المشكلة أحد الأسباب ولكن هناك أسباباً أخرى أهمها التخوف من هذه التجربة في تحلية مياه البحر بالطرق التقليدية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وهذه التجربة في نظر كثير من المستثمرين تعد مجازفة.

المشكلة تتفاقم لكن في حال خاض المستثمرون المجازفة سيصل سعر المتر المكعب الواحد إلى ٤ دولارات.. فهل المواطن المستهلك قادر على الأبقاء بفاخرة المياه حينها؟

بالطبع ستتدخل الدولة جزءاً من هذه الكلفة والأهم من كل هذا لماذا لا تعتمد الدولة الدراسة الألمانية حول تحلية المياه عبر الطاقة الشمسية بحيث تكون التكلفة زهيدة؟

نحن نجد أن الحكومة مهتمة بالجانب الإداري في حين المشكلة تتفاقم كل يوم وهي بحاجة إلى إجراءات وقرارات جريئة.

من شرفة البرلمان

سرقة!! الزحام الحاصل يومياً أمام بوابة مجلس النواب من قسبل المتسولين وأصحاب القضايا وهوارة التعارف مع البرلمانيين سبب في سرقة ٤ آلاف دولار من «جيب» أحد النواب.. الا يستحق المنظر لفتنة حل من قبل الامانة العامة للبرلمان..

العشرة الأوائل!!

لم ترفع جلسة الأربعاء الماضي في وعد الحاضرين المنتقن في القاعة عشرة أعضاء فقط بالتمام والكمال..

أحد المنتدبين علّق: أهم شيء أنهم عشرة وإلا كان البرلمان بلا أوائل!!

ترقيهم!!

للأمانة والديانة فسان مجلس النواب أصبح باسم السحابة من أي وقت مضى لترقيهم كراسي القاعة حسب الأسماء.. حتى يرى السواد الأعظم من الناس نسبة الحضور الحقيقية، بالإضافة إلى تحفيز الناخبين للبيحث عن ممثلهم الغائبين عن الدوائر والبرلمان!!

من الأمانة العامة للبرلمان..

من الأمانة العامة للبرلمان..